

الهوية والاعتراف في الفضاء الانغلو سكسوني

مصطفى بن تمسك*

لم يعد خافيا على أحد ما تحظى به قضايا الهوية ومسألة الاعتراف من اهتمامات في عالمنا الراهن جعلها ترتقي الى سجل الحقوق الكونية بامتياز. الهوية لم تعد مجرد إحساسا سيكولوجيا/وجدانيا/عاطفيا يمنحنا صمامات الأمان و يقينا ذلك الشعور بفقدان الإحداثيات أو بأزمة هوية. والاعتراف، كذلك بوصفه استتباعا لمطلب الهوية، لم يعد بدوره ذلك الشكل الدرامي الذي يجبر المغلوب على الاعتراف للغالب بقوته مع الاعتراف السلبي بضعفه وقلّة حيلته (نشير هنا تحديدا الى جدلية العبد والسيد لدى هيغل). أصبح الاعتراف في مضممار براديغمات الهوية المستحدثة (هويات ما بعد الحداثة) متنوعا كتنوع الهويات عينها.

يمثل الفضاء الانغلو سكسوني نموذجا لهذه التعدديات المستحدثة. ويعزو ذلك الى تضافر عوامل تاريخية وسوسيولوجية متعلقة أساسا بمطالب الحركات السوداء بالمساواة وتجريم الميز العنصري على خلفية اللون، فضلا عن الاعتراف بجرائم التهجير القسري والانساني التي تعرض لها أسلافهم بداية من القرن 17 من إفريقيا الى أمريكا. وبالتوازي مع هذا فرضت حركة الهجرة المكثفة من المستعمرات السابقة الى دول المتروبول واقعا سوسيولوجيا وسياسيا جديدا فرض على الديمقراطيات العريقة توسعة مجال الحقوق الفردية والجماعية ليشمل الاعتراف القانوني بالخصوصيات الثقافية القادمة من وراء البحار.

والى كل هذا تنضاف الضغوطات المتصاعدة للمجموعات اللانمطية *Atypiques* من اجل الاعتراف الرمزي والقانوني. وهذه الجماعات هي الحركات النسوية والمثليين الجنسيين والمهاجرين غير الشرعيين *Les sans papiers* ومن لا مأوى لهم *Les SDF* والمجموعات الافتراضية وأطفال الشوارع وغيرهم من المهمشين.

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

كل هذا الزخم وهذا الحراك هو الذي سيؤجج حينئذ قضايا الهوية والاعتراف في الفضاء الانغلو سكسوني.

- كيف تتأسس شرعية التعددية الهوياتية نظريا دون أن تتعارض مع قيم المواطنة التعاقدية وقواعد «الوفاق التقاطعي» ؟
- ألا يؤدي الاعتراف بالاستقلالية الثقافية الى تفتت الوحدة الوطنية وعودة «القبلنة» La Retribalisation (بنجامين بربار) و«حرب الآلهة» (فيبر) ؟

I / السندات النظرية للتعددية الثقافية

ليس من العسير تخريج الدعائم النظرية لهذه التعددية الثقافية الناشئة Le Multiculturalisme، إذ يكفي أن نولي وجهنا للنقاش الليبرالي/الجماعتي الشهير حتى نرصد أبرزها.

وبإيجاز نقول إن الجماعتيين Les Communautariens بمختلف مشاربهم (تايلور/والزار/سندال/ماك انتير) وقسم من الليبراليين الجدد (كيمليكا/دوراكن/رولس الثاني/شارل لارمور/هابرماس¹..) باتوا أكثر اقتناعا اليوم بضرورة توسعة لائحة الحقوق الفردية وعدم كفاية الحقوق الإجرائية العقدية على غرار مبادئ العدالة الإجرائية كما أسسها رولس الأول.

يتوافق هؤلاء بأشكال متفاوتة حول مشروعية الاعتراف بالتعددية الثقافية وبحقوق الأفراد داخل المجتمعات الديمقراطية في الانتماء الى مرجعية ثقافية والولاء لها باعتبار:

أولا: أن «الأنا ليس سابقا على غايته»² كما يذهب الى ذلك رولس وبالتالي ليس منخلعا عن الأطر المرجعية السابقة عليه وليس «عائما في الفضاء»³

1- Voir à titre d'exemple la nouvelle attitude relative aux droits culturels des minorités chez : Jürgen Habermas, «Le Multiculturalisme : les différences culturelles concernent-elles la politique ?», in *Une époque de transitions*, Traduit de l'allemand et de l'anglais par Christian Bouchindhomme, Fayard, Paris - 2005. p.219220-.

2- J.Rawls, *Théorie de justice*, Trad. fr. Catherine Audard, Paris, Seuil, 1987 ., p.560

3 - يعتبر ساندال أن ما قام به رولس هو المرور من تصور للشخص يقوم على التعالوية في الكانطية إلى آخر يقوم على الاجتثاث واللاتعين أنظر:

M.Sandel, "La république procédurale", in André Berten, Pablo Da Silveira et Hervé ..Pourtois, *Libéraux et communautariens*, op.cit, p.262

بل يوجد بدءاً على هيئة "النحن" أي الغيريات التي منحتة الوجود والمعنى. لا يمتلك الأنا أي قدرة ذاتية على فعل إيجاد ذاته، بل لا يكتسب صفة الانية قبلها بل بعدياً أي بمعية الغيرية التي أوجدته.

ثانياً: تنتزل الحقوق الفردية والميولات الفردية في إطار اجتماعي وثقافي معين. ولهذا فمن الخطأ الزعم بأن اختياراتنا الفردية يمكن أن توجد في حل من الارتباطات المجتمعية، لأننا نسبح في عالم قيمي موضوعي قبل أن نقدر على وضع تصورنا القيمي الذاتي (جوزيف ران)⁴.

ثالثاً: لا تتحقق ديمومة «الحياة الجيدة» الفردية دون أن يكون للعدالة امتدادات ثقافية واجتماعية. إذ لا يكفي أن تتوفر شروط العدالة دون أن تتوفر حقوق الانتماء والانفصال الثقافي (هابرماس). إن الإقرار بهذه الانتماءات هو شرط ضروري من شأنه أن يوطّن الحريات الفردية داخل أفق الدلالات المشتركة⁵ Shared Meanings (تايلور). بحيث لن ترتد إلى ضرب من النسبوية والتفوق حول مفهوم أحادي وفردى للخير. فالتصورات الفردية للخير مطالبة بأن تنحو صوب التصور الجماعي وتتماهى به. الجزء مطالب بأن يتناغم مع الكل، وهذا هو شرط استقرار الحياة السياسية الجماعية. يجب أن تراهن الأولوية الممنوحة للعدالة على تحقيق خير دائم وليس فقط إبراز قيمة حرية الاختيار كما يؤكد ذلك وليام كميلكا⁶. وعلى منوال كميلكا، يدافع دواركن (أحد أبرز أتباع رولس) عن فكرة الحياة الجيدة الفردية معتبراً إياها شرطاً لاستقرار المؤسسات القاعدية للعدالة. ففي نظره يتعين على مبادئ الحق الصورية أن تكون مستندة إلى قيمة أخلاقية أصيلة وثابتة⁷.

رابعاً: بإمكان نظرية حيادية الدولة La neutralité de l'Etat عن كل تحديد للحياة الجيدة والخيرة، أن يخفي عن أنظارنا العنف الذي تمارسه بعض الطوائف والجماعات العرقية والأصولية الدينية على أفرادها. وعليه "فواقع التعددية"⁸ لا يلزم عنه ألياً فكرة التسامح، إذ قد توجد حالات من التعصّب والقهر داخل واقع التعددية. في غياب الدولة وحياديتها تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

4- Joseph Raz, « A liberal Perspective », in Ethics in the Pubic Domain, Oxford, Clarendon Press, 1994, citée in Jürgen Habermas, «Le Multiculturalisme : les différences culturelles concernent-elles la politique ?», in Une époque de transitions, op.cit., p.p.219- 220.

5- Taylor, " Interpretation and the Sciences of Man", in Human agency and Language " Philosophical Paper I, Cambridge University Press, 1985., p.22.

6- André Berten, Pablo Da Silveira et Hervé Pourtois, Libéraux et communautariens, p.4.

7- Ibid.,p.4

8- John Rawls, «L'idée d'un consensus par recoupement», op.cit., p.246.

II/ الاستحقاقات الحقوقية والسياسية للاعتراف

بالتوازي مع الحراك النظري/الفلسفي الذي عرفته الساحات الجامعية بعد صدور «نظرية العدالة» لجون رولس 1971 يشهد المجال السياسي والمدني الانغلوسكسوني حراكا عمليا مداره تشريع حقوق الاعتراف بالاختلاف الثقافي والعرقي والديني واللغوي وبحقوق الانتماء الى هوية-أم سابقة على المواطنة التعاقدية.

انطلق هذا الحراك فعليا بمناسبة انعقاد أول مؤتمر خاص بحقوق الهويات. كان ذلك سنة 1967 بشيكاغو National Conference for New Politics. وفي هذا المؤتمر هيمن اليسار الأمريكي على أشغاله بزعامة « القوة السوداء » Black Power وعلى رأسها مارتن لوتر كنغ. استطاع هذا التيار أن يفرض على أجندا المؤتمر قضايا «التعددية الثقافية»⁹ وديون ما سمي بـ«النكبة» «Victimisation»¹⁰ في حق الشعوب والأمم والأعراق الأصلية المضطهدة. يفيد مفهوم «النكبة» إشهار مشاعر الاضطهاد والضميم التي عانت من ويلاتها بعض الأعراق والأمم والديانات سواء بما تسلط عليها من اجتثاث من مواطنيها الأصلية من قبل الغزاة (حالة الامرنديين في أمريكا والكندا وأستراليا) أو من تشريد وتنكيل (حالة اليهود في ألمانيا النازية) أو من تهجير (حالة الشعب الفلسطيني) أو من ميز عنصري (حالة السود من أصول إفريقية في أمريكا)، ومن ثمة مطالبة الأطراف المعنية الاعتراف أولا بهذه المظالم التاريخية، وفي مرحلة ثانية الحصول على تعويضات مادية.

يعتبر تايلور أن مشاعر «النكبة» التي لا تفتأ هذه الأعراق والأمم في إذاعتها وإشهارها لا تستبطن بالدرجة الأولى «نوايا ابتزازية» كما يميل إلى ذلك تودروف¹¹، لأن مجرد التعويض المادي عن هذه المظالم التاريخية لا يمكن بأي حال أن يزيل الأحكام المسبقة والنظرة الازدرائية والاحتقارية الراسخة في الأذهان والمتوارثة عبر الأجيال. يقول تايلور في هذا السياق ما يلي: « بإمكان شخص ما أو مجموعة ما (..) أن يصاب بضرر أو تشوّه حقيقي إذا بث المجتمع المحيط في روعه صورة محدودة وحقيرة ومهينة عن ذاته. فعدم الاعتراف أو الاعتراف المنقوص يمكنهما أن يسببا ألما وشكلا من الاضطهاد، وذلك بإرغام البعض على تحمّل شكل خاطئ ومشوّه ومحدود من الوجود»¹².

9-Micheal Walzer , *Traité sur la tolérance* , op. cit ., p.139 .

10- Tzvetan Todorov , « Du culte de la différence à la sacralisation de la victime », op.cit., p. 96.

11- Ibid., p. 96 -97.

12- Charles Taylor, *Multiculturalisme* , op .cit ., pp .41 –42 .

تتلخص استحقاقات الاعتراف في البحث عن طرق الاندماج في مؤسسات المجتمع الأمريكي ونسجه التربوي والثقافي: الانتماء إلى نفس المدارس التي يؤمها البيض «وإدراج المقررات الافرو- أسيوية في المدارس التي يؤمها التلاميذ السود»¹³. وهو ما حدث بالفعل في أمريكا¹⁴، وحق المشاركة في الحياة السياسية وخاصة تغيير النظرة العنصرية والقيمية الجماعية التي تتعامل مع السود واليهود على خلفية انتماءاتهم العرقية والدينية¹⁵. بيد أن بقايا السكان الأصليين من الامرنديين لم ترضيهم هذه الاعترافات الاندماجية، بل وصل الأمر الى حد إعلان جمهورية Lakota المتكونة من 200 الف هندي جمهورية مستقلة وتابعة فيدراليا للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007¹⁶. أما في الكندا فقد تشكلت لجنة تقصي الحقائق حول الإبادة الجماعية التي تعرض لها السكان الأصليون أي الامرنديين او الاوتوكتون Les autochtones كما يسمونهم الكنديون الغزاة سنة 2008¹⁷.

13- Ibid , op .cit ., pp.89 -90 .

14- ينقد مايكل فالزر طريقة الإدماج هذه لان «المدرسة مطالبة بالحياد عن الجماعات ..» وعن الثقافات العرقية ، ولا سيما في الولايات المتحدة التي تتميز بالتنوع المذهل . أنظر :

. Micheal Walzer , Traité sur la tolérance , op. cit ., p. 159

15- Michel Feher , « Sur quelques recompositions de la gauche américaine» , op. cit., p .62 .

16- En 1869 on pouvait recenser 250 000 Amérindiens vivant aux États-Unis.

- 1924 : citoyenneté américaine accordée aux Amérindiens
- 1968: naissance du mouvement amérindien (American Indian Movement) à Minneapolis
- 1969: occupation amérindienne d'Alcatraz à San Francisco
- 1973 : occupation symbolique de Wounded Knee
- 1978 : American Indian Religion Freedom Act : garantie de la liberté de culte pour les Indiens d'Amérique
- 1988 : Ils obtiennent le droit d'établir dans leurs réserves des établissements de jeu (à condition que les lois des États n'interdisent pas le passe-temps)
- 2005 : La communauté amérindienne détient près de 400 casinos dans 28 États pour des revenus, estimés par la National Indian Gaming Commission, à 22,6 milliards de dollars en 2005 et a diversifié son économie.
- 2007 : proclamation d'indépendance de la République Lakota
- Wikipedia

17- Le Canada présente ses excuses aux autochtones

« Le chef du gouvernement fédéral avait promis de dénoncer l'assimilation forcée à laquelle ont été soumis les peuples premiers du Canada.

Le premier ministre canadien, Stephen Harper, a présenté mercredi devant le Parlement les excuses officielles de son pays à quelque 80 000 autochtones ayant été soumis à une assimilation forcée dans les pensionnats dirigés par des institutions chrétiennes. Son homologue australien l'avait précédé, par un acte public de contrition, en février dernier.

بيد أن مطالب الاعتراف لا تتوقف عند حدود التعويض المادي للضحايا أو الاعتذار الدبلوماسي المنمق، بل يراد منها تشريع قوانين خاصة وملزمة من قبل دول الاضطهاد تعترف بذاكرة الشعوب التي نكبتها وأخرتها لعقود عن التطور والنمو الطبيعيين. يطلق على شكل الاعتراف هذا «بقوانين الذاكرة المضطهدة» Les lois mémorielles مثال مطالبة ايرلندا وبريطانيا بالاعتراف بذاكرتها النضالية وتثمينها وكذلك الشأن بالنسبة إلى المحرقة اليهودية والمجزرة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي وفي الآونة الأخيرة نتابع الضغوط الفرنسية على تركيا من أجل سن قانون يجرم من ينكر المجزرة الأرمنية التي راح ضحيتها زهاء المليون

Les peuples premiers d'Australie et du Canada ont en commun, parmi nombre de traitements inhumains que leur réservèrent les colons européens, d'avoir été soumis pendant le XIXe siècle jusqu'aux années 1970 à ce qui est parfois décrit comme un «génocide culturel» : les enfants des autochtones, selon un plan fédéral, étaient retirés à leur famille pour être placés dans des pensionnats religieux, où il leur était interdit de parler leur langue maternelle, et où nombre d'entre eux subirent de surcroît violences et abus sexuels. Sous le regard de l'ONU, qui a voté un texte défendant les droits des peuples premiers il y a moins d'un an, cette repentance est toutefois menée à pas comptés, l'Australie et le Canada ne souhaitant pas ouvrir le coûteux dossier des indemnisations et moins encore celui conduisant éventuellement vers l'indépendance de certains territoires.

Au Canada, les autochtones regroupent les Indiens, les Métis et les Inuits, répartis en quelque 640 communautés différentes. Selon le dernier recensement de 1986, ils sont environ 1,2 million, soit 3,8 % de la population globale canadienne (33 millions). Parmi eux, les Indiens sont de loin les plus nombreux (plus de 60 %), suivis par les Métis, issus de la rencontre entre les Européens et les Indiens à l'époque du commerce des fourrures à la fin du XVIIIe siècle environ 30 %, les Inuits n'étant guère plus que 4 %. Selon les statistiques officielles, une soixantaine de langues autochtones continuent d'être parlées, mais seulement trois ne semblent pas menacées à long terme : le cree, langue indienne la plus employée, suivie par l'objibway, l'inuktitut n'étant plus parlé que par un Inuit sur deux. Toutes ces populations sont en revanche touchées par les mêmes maux chômage, alcoolisme, suicide, ce qui se traduit par une espérance de vie inférieure de cinq à sept ans à la moyenne nationale. Systématisée après la loi sur les Indiens de 1876, la politique des «pensionnats autochtones», par lesquels passèrent au total quelque 150 000 enfants, fut, selon le chef de l'Assemblée des premières nations, «le chapitre le plus sombre de notre histoire. À défaut de pouvoir tuer tous les Indiens, ils ont décidé de tuer l'Indien dans l'enfant», explique Phil Fontaine, qui a passé dix ans dans un de ces pensionnats. Le Canada a prévu une enveloppe de près de 5 milliards pour **l'indemnisation des victimes**, chaque ancien pensionnaire pouvant recevoir 10 000 dollars, plus 3 000 dollars par année passée dans ces établissements. Mais de la repentance à la réparation financière, le chemin de croix des Indiens promet de durer ».

Le Figaro 11/ 06/ 2008

ومائتي ألف أرمني بين سنة 1915 و1916 على يد القوات العثمانية. والقائمة لا تزال مفتوحة. إذن ضد سياسات الإنكار والتعتيم والتضليل أو ما بات يعرف بالنزعة «النفية» Négationnisme تنتفض ذاكرة الشعوب وتطالب مؤرخي وحقوقيين الدول المضطهدة (الاستعمارية) أن ينصفوا الذاكرة الوطنية والنضالية للشعوب التي استعمروها وأن يكفوا عن تزيف التاريخ واضطهاد الذاكرة المنكوبة. ولا شك أن اعتراف نوعي كهذا من شأنه أن يفصح عن ذاكرة هذه الشعوب ويؤسس لسردية كونية تتعظ بالماضي لأجل التسامح في الحاضر لا لأجل التقوقع الهوياتي أو الانتقام المؤجل من الآخر. الاعتراف بهذا الشكل هو إصلاح للذاكرة الكونية وتنقية للتوترات التاريخية العالقة بين الشعوب المستعمرة والمستعمرة وفتحاً لأفاق كونية متجددة.

يتضح الآن أن التوجهات الجديدة للفلسفة الانغلو سكسونية باتت لا تمنع قران الدفاع عن حقوق الأقليات بالاتجاه العام للدولة الليبرالية. أضحت الدولة الليبرالية مطالبة إذن بالحد من حياديته ولا مبالاتها إزاء القضايا الهوياتية ونماذج الحياة الجيدة. ويتمثل تدخلها هنا في مجال تشريع الاعتراف بالواقع الثقافي التعددي باعتباره جزء لا يتجزأ من واقع التعددية السياسية والأخلاقية. يشكّل هذا الحضور ضماناً قانونية للحقوق الثقافية للأقليات المضطهدة بعدما تبين أن هذه الانتماءات هي شرط من شروط الحرية الفردية¹⁸.

وبذلك تحوّلت مسألة الاعتراف بحقوق الهويات الثقافية المتميزة داخل النسيج التعددي للمجتمعات الديمقراطية إلى مقوم من مقومات العدالة والتسامح. يقول رونالد دواركن: « يجب الدفاع عن التسامح الليبرالي لا كإحدى دلالات الديمقراطية، بل كمسألة مرتبطة بالعدالة»¹⁹. ويعني هذا أن مبادئ العدالة ذاتها لا تزدهر إلا في إطار ثقافة معترف بها، بحيث لا يستطيع الليبراليون أن يرفضوا منح الأقليات الثقافية «تأشيرة» الاعتراف القانوني مخافة أن تتحوّل هذه الأخيرة إلى حركات انفصالية أو «هوية» متطرفة. لكن هذا الاعتراف يفترض أن تعمل الاقليات الثقافية داخل النسيج التعددي وأن تحافظ على وحدته بإثرائه لا بتمزيق عراه وأواصره أو بادعاء التفوق الثقافي أو العرقي ثم المطالبة بالانفصال السياسي.

18- Dominique Schnapper, « Le communautarisme est-il une fatalité ? », in Le Nouvel Observateur, n° 1993 du 16 au 22 Janvier 2003.

19- Renald Dworkin, « Deux conceptions de la démocratie » , in L'Europe au soir du siècle...op.cit., p.135.

من تداعيات هذا الاعتراف توسعة مفهوم المواطنة حتى يستوعب الأنماط الجديدة من المواطنين القادمين بطرق الهجرة أو المعترف بهم حديثاً ضمن ما يسميه تايلور بـ «المواطنة متعددة الثقافات» Citoyenneté multiculturelle²⁰ أو ما تطلق عليه ج. نوتنس G. Nootens بـ «المواطنة الاختلافية» Citoyenneté différenciée²¹. ويفيد هذا بداية التخلي عن مفهوم المواطن الغربي الأصيل (الرجل الأبيض)، ومن ثمة الاعتراف بأنماط أخرى من المواطنة ظلت إلى زمن بعيد في عداد النسيان والاحتقار. إضافة إلى «الإقرار بحدود الحرية التعاقدية وأهمية الخير المشترك»²².

II / تداعيات الاعتراف

أثارت سياسات الهوية المتنامية في المجتمعات الانغلو سكسونية سيلا عارماً من الهواجس اختلفت صياغاتها واتفقت مضامينها. وفيما يلي نعرض عينات من هذه الهواجس: «كيف يمكن للمجتمع الليبرالي أن يشتغل بالتعددية والتنوع الثقافي وأن يضمن حماية الثقافات الأقلية، وبعبارة أخرى كيف يمكن للمجتمع الليبرالي أن يحمي هذه الثقافات الأقلية والحال أن المبادئ الليبرالية التي قام عليها صرحه واعني مبدئي المساواة والاستقلالية تحتم عليه معاملة المواطنين وفق مبادئ المساواة والعدالة القانونية لا وفق انتماءاتهم الثقافية أو العرقية أو الدينية؟»²³.

هل تقوم التعددية على فكرة التسامح أم على التقاطع؟²⁴، ألا يوجد تناقض بين الدعوة للكونية والدفاع عن الهويات؟²⁵، هل بالإمكان تخيل «مواطنة-تعددية» Citoyenneté – plurielle تضع في الاعتبار تعددية الموروث الثقافي

20- Jürgen Habermas, «Le Multiculturalisme : les différences culturelles concernent-elles la politique ?», op.cit., p. 214.

21- Geneviève Nootens, « Multiculturalisme et tolérance.. », op. cit ., p. 153.

22- Thomas Moody , “ Some Comparisons between liberalism and an Eccentric Communitarianism”, op. cit., p.96 .

23- H . Poutois, « la société libérale face au défi du pluralisme culturel», op.cit., p.6.

24- Christian Ansperger et H . Poutois «Raison , sphère publique et défi du pluralisme» , in Revue philosophique de Louvain, N°1, Février,2000 , p.5.

25- Wayne Norman, « Les paradoxes du nationalisme civique», in Charles Taylor et l'interprétation de l'identité moderne, p.163.

للمجتمع؟²⁶ . وبعبارة أخرى هل يتعين الاختيار بين انتماءات حرة ومتغيرة وبين الهويات الموروثة والمفروضة ؟ وكيف يمكن دمج حقوق الأقليات في النسيج الليبرالي؟

نبّهت هذه الهواجس المكثفة والمتنامية إلى المخاطر الممكنة التي قد تهدد مقومات الديمقراطية الليبرالية. وبالإمكان أن نبوّب هذه المخاطر المحدقة في ظاهرتين : الانكفاء الهوي (الانكماش الهوياتي) وتفكك الوحدة الوطنية.

أ- الانكفاء الهوي

يتحدد معنى ما اصطلحنا على تسميته بـ الانكفاء الهوي Crispation identitaire في مظاهر وسلوكات متعددة من أبرزها:

- التقوقع على الذات إما بادعاء الطهرية العرقية والدينية (حالة الشعب اليهودي) وبالتالي رفض الاندماج والانصهار في مجتمعات العالم، أو خوفا من ضياع الهوية المكتملة والمغلقة. ونسوق في هذا المضممار ادعاء الأصولية الإسلامية اكتمال الهوية العربية- الإسلامية منذ ما يزيد عن أربعة عشرة قرنا، وعدم حاجتها للانفتاح على الحضارة الغربية والثقافت معها والمحافظة باستمرار على طهرية هذه الهوية ونقاؤها من كل العناصر الدخيلة. وبهذا تحوّل الأصولية الدينية الهوية من سجل الانفتاح والاعتراف بالغيرية إلى سجل إيديولوجي محض تنقلب فيه الهوية إلى «هوية» «Identitarisme» ويتحوّل فيه الإسلام إلى «أسلمة» «Islamisation»²⁷.
- ويعبر الانكماش عن نفسه أيضا في كره الأجنبي Xénophobie وملاحقة المهاجرين بالقتل والعنف،(حالة الحركات العرقية اليمينية المتطرفة في ألمانيا وفرنسا مثلا).
- ويتجلى أيضا في المنزوع الانفصالي الذي يراد به الاستقلالية واثبات الكيان ورفض الذوبان داخل هوية طاغية : مثال رغبة الكيباك في الانفصال ثقافيا عن الكندا. (او كما هو الحال في الشيشان والتبت والأمازيغ في الجزائر).

26- M.Elbaz, *Mondialisation, Citoyenneté et Multiculturalisme*, Avant propos, p. 2.

27- F. Triki, *la Stratégie de l'identité*, op.cit., pp. 90 -91

- وليس هذا وحسب، بل نستحضر من تاريخنا المعاصر وضعيات قصوى لهذه الانكماشات الهوية، ونعني بها التطهير العرقي للخصوم (مثال ذلك تصفية البوسنيين عرقيا من قبل الحركة العرقية الصربية، والتصفية العرقية التي تشهدها القبائل الإفريقية ولا سيما في رواندا والصومال وغيرهما)²⁸.

ب/ تفكك الوحدة الوطنية

إن تعزيز المجموعات اللانمطية قانونيا ومنحها هامشا من الاستقلالية والمناورة قد يؤدي الى النتائج التالية:

- تأجيج التنافس بين الاقليات العرقية والدينية وبالتالي رفض الاختلاط بالآخر والمطالبة بالطهيرة العرقية والدينية.
- الاستعاضة عن فكرة «الاستحقاق الديمقراطي»²⁹ القائمة على مبدأ المساواة بين المواطنين بفكرة الولاء أولا لقيم العشيرة والقبيلة.
- وهنا لا بد من التساؤل : هل بإمكان مطلب الاعتراف بالتعددية الثقافية أن يكون محايدا عن التصور الأيديولوجي الجماعاتوي أي التصور الذي يصفه بيار اندري تاغيف «العنصرية الثقافية الاختلافية الجديدة»³⁰ «Néoracisme culturel et différentialiste»
- وعلاوة على هذا الاعتراض يرى البعض الآخر أن الاعتراف القانوني بهذه الكيانات يعني حماية طقوسها وعاداتها وقيمها حتى ولو تعارضت مع حقوق الإنسان ومع الأعراف الأخلاقية والاجتماعية. وفي الواقع لا يؤدي هذا الاعتراف إلا إلى تثبيت هذه الجماعات داخل فكر هوياتي و«ثقافوي» مغلق³¹. وإذا أدركنا أن هذا «التثبيت»³² Fixation يتعارض جوهريا مع

28- يقول بن عاشور في وصفه لتصادم التوتر بين الهويات أن « الحرب لم تعد الآن بين الدول بل بين الحضارات والهويات ». أنظر :

Yath. B. Achour, « la Mondialisation et les grandes peurs du XX siècle», in *Boutros Boutros- Ghali Amicorum discipulorumque liber*, Bruylant, Bruxelles, 1998, p 937

29- Pierre – André Taguieff, La république enlisée. Pluralisme, « communautarisme » et citoyenneté, Paris, Editions des Syrtres, janvier 2005, p. 58.

30- Ibid., p.120.

31- J.Rancière «Citoyenneté , culture et politique» , op .cit ., p.64

32- D. Weinstock, «La problématique multiculturaliste», in Histoire de la philosophie

مطلب المواطنة الديمقراطية المتعالية عن الخلفيات الانتمائية، نفهم أن «سياسات الهوية» باتت تمثل خطرا على القيم الليبرالية الديمقراطية، لأنها تهدد هذه المجتمعات «بإحياء الروح القبلية»³³، وتشعل بالتالي فتيل الحروب العرقية والثقافية الأهلية وتغذي تبعا لذلك ما عرف بـ «صدام الحضارات» والثقافات³⁴.

- تمثل «سياسات الهوية» إذن خطرا متعدد الزوايا، فعلاوة على «التثبيت» و«القبلة»، بإمكان هذه السياسات أن تدمر الشروط الكونية للحرية والمساواة، حيث يصبح لكل جماعة مفاهيمها الطائفية للحرية والمساواة وقد يمنحها هذا سلطات دستورية لمزيد من الهيمنة والوصاية على أفرادها وأنصارها.

politique, dirigée par A. Renaut, op. cit., p.450.

33- B. Barber, «Face à la retribalisation du monde», in Esprit, n° , Juin 1995, p. 137.

يقول بنجامين بربر في موقع آخر من هذا المقال ص. 136 : « في هذا العالم المضطرب ، الفاعلون الحقيقيون ليسوا الأمم ، بل القبائل من كل نوع . إننا نرى العالم الذي تتكون منه تشكيلة الأمم المتحدة وقد بلغ ألف أمة قائمة على اصل عرقي . »

34- Samuel P.Huntington , « Les trois choix de l'Amérique » , in Le nouvel observateur 11- 17 Novembre , 2004 , p. 52 .

في هذا المقال يبين هينغتون أن التعددية الثقافية واللغوية وموجات الهجرة المتنامية للولايات المتحدة باتت تهدد الوفاق الوطني .